تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائم في المجتمع الأردني "من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية"

إعداد

أ/ ضيف اللّه محمود السلامين

طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة/ جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

د/ رامي العساسفة

أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائم في المجتمع الأردني "من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية"

ضيف الله محمود السلامين[1]، رامي العساسفة.

قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

[1]البريد الالكتروني: deaifallahsalameen@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، والتعرف على مستوى فاعلية تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" المتخذة في الحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني. اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات والتي تم التأكد من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الوظائف القيادية والإدارية لدى وزارة الداخلية الأردنية في مقر الوزارة وفي مراكز المحافظات والبالغ عددهم الاجمالي نحو (1490) موظف وموظفة، وتكونت عينة الدراسة من (332) موظف وموظفة، وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS. أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام للتدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية للحد من الجريمة في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً، وبمتوسط حسابي (3.616)، وبينت النتائج أن التدابير القانونية حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية في الوقاية من الجريمة، بوسط حسابي (3.779) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثاني التدابير الأمنية بوسط حسابي (3.628) وبمستوى متوسط، وفي الترتيب الثالث والأخير مجال التدابير الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.442) وبمستوى متوسط. وأظهرت النتائج أن المستوى العام لتدابير الوقاية الأمنية والاجتماعية والقانونية للحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية الأردني قد جاءت بمستوى متوسط ومرتفع، في الحد من الجرائم الالكترونية، وجرائم المخدرات، وجرائم العنف المجتمعي، والجرائم الإرهابية، والجرائم المالية، والجرائم البيئية، وجرائم القتل.

كلمات مفتاحيه: تدابير الوقاية من الجريمة، الحد من الجريمة، المجتمع الأردني.

Crime Prevention Measures and Its Correlation with Crime Reduction in Jordanian Society "From the Viewpoint of the Employees of the Ministry of Interior"

- Dhaif-Allah Mahmoud Al-Salameen[1], Rami Al-Asasfa
Department of Sociology, Department of Crime, Mu'tah University, Assistant Professor of Sociology, College of Social Sciences, Mu'tah University
[1]E-mail: deaifallahsalameen@gmail.com[1]

ABSTRACT

The study aimed to identify the level of security, social and legal prevention measures in reducing crime in the Jordanian society, and to identify the level of effectiveness of the security, social and legal prevention measures taken for reducing some types of crimes in Jordanian society. To meet thos end, the study made use of the sample social survey method, and the use of the questionnaire to collect data, whose validity and reliability were ascertained. The study population consisted of workers in leadership and administrative positions at the Jordanian Ministry of Interior at the Ministry's headquarters and in the governorate centers, whose total number was (1490) employees. The study sample consisted of (332) male and female employees, and the study handled the data obtained from the field study statistically, using the statistical program for science (SPSS). The results of the study showed that the general level of social, security and legal measures to reduce crime in the Jordanian society was moderate, with a mathematical mean of (3,616). The results of the study showed that the legal measures achieved the first rank in terms of relative importance in preventing crime, with a mean of (3,779) and a high level, and in the second order security measures with a mean of (3,628) and a medium level, and in the third and last order the area of social measures with a mean of (3,442). The results showed that the general level of security, social, and legal preventive measures to reduce some types of crimes in the Jordanian society, from the viewpoint of employees of the Jordanian Ministry of Interior, came at a medium and high level, in reducing cyber crimes, drug crimes, societal violence, terrorist crimes, financial crimes, inter-crimes, and murder crimes.

Keywords: Crime Prevention Measures, Crime Reduction, Jordanian Society

مقدمة:

تعد الجريمة أحد التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تواجه الكثير من دول العالم، سواء الدول المتقدمة أو النامية، فخلال السنوات الأخيرة ظهرت توجهات جديدة للوقاية من الجريمة تركز على عوامل الخطورة الإجرامية في المجتمع لدى مرتكبي الجرائم، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية التي تكفل الوقاية من الجريمة ومنع حدوثها، ويأتي هذا التوجه نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تجتاح المجتمعات في معظم دول العالم والتي رافقها زيادة كبيرة لأعداد الجرائم واتخاذها لأشكال مختلفة.

وقد أصبحت الوقاية من الجريمة عملية شاملة فلا تخص مجرم بعينة أو جريمة معينة، بل هي محاولات مستمرة للتصدي لها من خلال منع حدوث الجريمة قبل وقوعها أو تكرارها، وذلك عن طريق تقليص الأسباب والعوامل والظروف المسئولة عن تفشيها في المجتمع والتي تشمل السلوك الإجرامي والمجرم بما يتوافر عليه من خطورة إجرامية من جهة وتطبيق الإجراءات اللازمة لكل حالة من الحالات التي تحدث من جهة أخرى (محمودي، 2010).

والمملكة الأردنية الهاشمية مثلها كباقي الدول التي تعاني من زيادة أعداد الجرائم، وان كانت في حدودها الطبيعية وتزيد في فترات نتيجة عوامل متعددة منها الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان نتيجة موجات اللجوء، والضغوط الاقتصادية التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية للدولة وانعكاسها السلبي على واقع الحياة الاجتماعية إضافة إلى تنامي معدلات البطالة إلى حدود غير طبيعية، وقد اتضح دور الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الأردني في رفع معدلات الجريمة من خلال تزايد أعداد المطلوبين بمذكرات قضائية، ومنها على سبيل المثال سجن الغارمات وقضايا الشيكات المرتجعة بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا التي تجتاح العالم من بداية عام 2020م.

وحيال ذلك فإن المملكة الأردنية الهاشمية عملت وما زالت تجتهد في سبيل إيجاد أساليب الوقاية من الجريمة والحد من انتشارها والعود لها، وذلك من خلال اتباع مختلف الوسائل والطرق التي تتواكب مع التطورات الحديثة التي يشهدها المجتمع الأردني والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، والمساهمة بتقديم الخدمات الأمنية للمجتمعات المحلية ضمن اختصاصها وعلى كافة الأصعدة القانونية والتشريعية والاجتماعية، والمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني.

والواقع أن الوقاية من الجرائم بشتى أنواعها ومكافحتها من خلال التدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية وإن كانت معروفة ومطبقة في المملكة الأردنية الهاشمية، إلا أن الاهتمام بها لم يكن بهذا القدر كما هو الآن (محمد خير، 2019). ويرجع ذلك لعدة أمور، ومن أهمها: زيادة أعداد الجرائم في المجتمع الأردني بكافة

أشكالها، ووجود منظمات دولية ومحلية تطالب بحقوق المواطن، وتطالب بالوقاية من الجريمة وانتهاج السياسات الفعالة للوقاية منها، بالإضافة إلى الانتشار الكبير لوسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت والتي سهلت كثيرا من نشر أخبار الجريمة من حيث أنماطها وخصائص مرتكبيها وأسبابها وسبل الوقاية منها (هلسة، 2018)

إن الأخذ بالتدابير الوقائية في المملكة الأردنية الهاشمية، يتطلب جهدا كبيرا من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع وعلى وجه الخصوص صناع السياسة الجنائية والتشريعية وأجهزة العدالة الجنائية، ومن كافة المؤسسات العامة والخاصة في المملكة؛ لتفعيل تلك التدابير، في محاولة للوقاية من الجريمة، ولإصلاح الجناة، وإعادة تأهيلهم وحمايتهم من العود لارتكاب الجريمة، ومن الآثار السلبية للجريمة.

لذلك، فقد أصبحت حماية المجتمع من الجريمة والسلوكيات المنحرفة تتطلب تدابير اجتماعية وأمنية وقانونية وقائية على درجة كبيرة من الفعالية، ومن هنا برزت فكرة هذه الدراسة والتي تهدف من خلالها تناول تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجريمة، من خلال التعرف على آراء العاملين في وزارة الداخلية الأردنية نحو تطبيقها وأهميتها في الوقاية من الجريمة، والمعوقات التي تواجه تطبيقها في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد الجريمة بجميع أشكالها من المشكلات المجتمعية المعقدة التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على أمن المجتمع الأردني، وعلى هذا الأساس فقد أصبح الاهتمام بالوقاية من الجريمة يمثل قضية هامة من قضايا الأمن المجتمعي في الأردن، حيث شهدت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المملكة في نهاية القرن الحادي العشرين وما تزال تغيرات كبيرة وعميقة نجم عنها زيادة في أعداد الجرائم وتعدد أنماطها، حيث كشفت التقارير الأمنية الصادرة عن وزارة الداخلية الأردنية عن زيادة أعداد الجرائم في المملكة وظهور أشكال جديدة من الجرائم، فقد زادت أعداد الجرائم الجنائية في الأردن بنسبة متفاوتة منذ عام 2010 التي بلغت فيه أعدادها (5451) جريمة، وفي عام 2016 زادت الى نحو (6712) جريمة بزيادة قدرها (1261) جريمة وفي عام 2018 بلغ أعداد الجرائم الجنائية نحو (7154) جريمة، بزيادة قدرها (1703) جريمة عن عام 2010. أما الجرائم الجنحوية المرتكبة في المملكة فقد زادت أعدادها أيضاً بنسب متفاوتة منذ عام 2010 التي بلغت فيه أعدادها (15084) جريمة، وفي عام 2016 زادت الى نحو (15883) جريمة بزيادة قدرها (799) جريمة وفي عام 2018 بلغ أعداد الجرائم الجنائية نحو (17500) جريمة، بزيادة قدرها (2416) جريمة عن عام 2010 (مديرية الأمن العام، 2018).

وقد دفعت الزيادة في أعداد الجرائم في المملكة ضرورة الاستجابة لها من خلال تطبيقها لسياسات عامة تصب في أمن المجتمع وحمايته من الجريمة، وجاء على رأس هذه المصالح التدابير الوقائية لمنع الجريمة باعتبارها أحد الوسائل الرئيسة في الوقاية والحد من الجريمة في المجتمع الأردني، والتي تبرز أهميتها في أن الغاية منها هو مواجهة الخطورة الاجرامية وليس معاقبة المجرمين، وهي إجراءات وقائية وتهذيبية يعود تطبيقها بالفائدة الكبيرة على أفراد المجتمع.

وبالنظر إلى واقع التغيرات التي طرأت على أعداد الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة العود للجريمة وظهور أنواع جديدة من الجرائم التي لم يشهدها المجتمع الأردني، فقد كان لا بد من السعي للتصدي لظاهرة الجريمة بأساليب وسبل جديدة، والتي تستند الى أساس اجتماعي يستهدف وقاية المجتمع من الخطورة الإجرامية.

وبناءً عليه تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما العلاقة بين تدابير الوقاية من الجريمة والحد من الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية الأردنية؟

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما مستوى تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية الأردنية؟
2) ما مستوى فاعلية تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" المتخذة في الحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة العلمية والتطبيقية فيما يلي:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة بشكل أساسي فيما يلي:

أولاً: أهمية موضوع الدراسة والمتمثل بشكل أساسي في البحث في تدابير الوقاية الاجتماعية والأمنية والقانونية وعلاقتها في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني وبالتالي قد تسهم الدراسة في الكشف عن طبيعة هذه العلاقة ومعرفة مدلولاتها المختلفة.

ثانياً: تظهر أهمية الدراسة في بيان أساليب الوقاية الاجتماعية والأمنية والقانونية وإجراءاتها، وهو مجال لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثالثاً: تظهر أهمية الدراسة في الحاجة الماسة إلى وضع تدابير وقائية فاعلة للوقاية والحد من الجرائم قبل وقوعها في المجتمع الأردني، والتي تقوم على أسس اجتماعية بخلاف منهج العقوبة في الوقاية من الجريمة، حيث أن قصور التدابير الوقائية في الحد من الجرائم يعني زيادة أعداد الجرائم وبالتالي زيادة آثارها السلبية على المجتمع ككل.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فيما يلي:

أولاً: تسهم هذه الدراسة في رفد الجهات المختصة بمعلومات مفيدة لاعتماد التدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية الوقائية الأكثر أهمية لاتخاذ الإجراءات الهادفة للوقاية من الجريمة والحد منها في المجتمع الأردني.

ثانياً: تتضمن الدراسة الحالية التدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية للوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني، وهو الأمر الذي لم يتم تناوله والبحث في مضمونه في الدراسات الاجتماعية، وبذلك سيتم إثراء المكتبة الأمنية والقانونية التي تخلو من دراسات وأبحاث في هذا الجانب، وهذا قد يسهل من عمل الباحثين والدارسين في القوانين والتشريعات المتعلقة بالجرائم، وكذلك سوف يقلل من الاعتماد على الدراسات الاجتماعية والقانونية التي تم القيام بها في دول أخرى تختلف عن المجتمع الأردني.

ثالثاً: تسهم هذه الدراسة في إفادة أجهزة العدالة الجنائية، والجهات الأمنية ذات العلاقة في مجال توضيح المعوقات التي تواجه تدابير الوقاية الاجتماعية والأمنية والقانونية في الحد من الجريمة، وأبعادها وآليات تنفيذها في المجتمع، الأمر الذي قد يساعد في إيجاد حلول لمواجهة الجريمة والعود لها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

(1) التعرف على طبيعة العلاقة بين تدابير الوقاية من الجريمة والحد من الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية.

(2) التعرف على فعالية تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني.

(3) التعرف على فعالية تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني.

(4) التعرف على فعالية تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني.

(5) التعرف على مستوى فاعلية تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" المتخذة في الحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة الاجرائية

تدابير الوقاية من الجريمة: يتألف هذا المصطلح من ثلاث مفاهيم أساسية، هي: التدابير والوقاية والجريمة، والتي يمكن توضيحها بالشكل التالي:

مفهوم التدابير: التدابير في اللغة من الفعل الثلاثي (دَبَر) وهو آخر الشيء وخلاف قبلها (ابن منظور، 2010)، والتدبير هو أن تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته، والتدبير التفكير في أمر ما، ويقال أن يتدبر المرء أمره ويديره، أي ينظر في عواقبه (ابن فارس، 1998). وفي الاصطلاح: تعرف التدابير بأنها مجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها لتحقيق مجموعة من الأهداف (الطويل، 2019). وتعرف أيضا بأنها مجموعة الإجراءات والاحتياطات وما من شأنه ضمان الطمأنينة والأمن لأفراد المجتمع من المخاطر بالتعاون والشراكة ما بين الفرد، والمجتمع، وأجهزة الدولة (البطاينة، 2011). وفي القانون تعرف التدابير بأنها الإجراءات أو السياسات التي تتخذها الجهات المختصة لمواجهة الخطورة الاجرامية لدى الجناة أو مرتكبي الجرائم في المجتمع بهدف وقاية المجتمع من الجريمة وحمايته من آثارها (بهنام، 2008). وتعرفها (عبد الستار، 2018) بأنها نوع من الإجراءات التي يصدر بها حكم قضائي لوقاية المجتمع من خطورة تكمن في شخصية مرتكبي الأفعال غير المشروعة. وتبعاً للتعريف القانوني فلا يمكن تطبيق التدابير إلا في حالة ارتكاب الجريمة من قبل أفراد معينين، وهنا تكون التدابير كالعقوبة تأخذ بعض صور الجزاء بهدف التقويم والإصلاح للجناة، وليس بهدف الوقاية فقط. فالتدابير تشير بشكل عام إلى الإجراءات التي تسبق ارتكاب الجريمة، وذلك بسن سياسة وقائية شاملة من شأنها أن تحول دون وقوع الجريمة في المجتمع، وهذا يقتضي من الجهات الرسمية وغير الرسمية اعتماد خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية تحسين مستوى المعيشة لدى السكان وبالتالي التقليل من أثر العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة (السمري، 2009)

وتعد التدابير الوقائية بمثابة الدرع الحصين الذي يعمل على الحفاظ على الأمن والاستقرار المجتمعي، ذلك أن المؤسسات الاجتماعية والأمنية والتشريعات القانونية والسياسات الجنائية تلجأ إلى التدابير الوقائية كأسلوب دفاعي متكامل من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية، بهدف حماية المجتمع من السلوكيات الإجرامية والمهددات الأمنية التي تهدد أمنه واستقراره، إذ يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الجريمة والقضاء على المسببات التي تؤدي إلى انتشارها في المجتمع، كم أن دراسة شخصيات الجناة وظروفهم البيئية والاجتماعية والكشف عن الدوافع والأهداف التي تجعل منهم مجرمين خارجين عن القانون والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع،

تسهم في البحث عن السبل العلاجية والوقائية التي تحد من خطورة هذه الفئة، وتحولها إلى فئة فاعلة ومنتجة وقادرة على خدمة المجتمع والمساهمة في تطويره لا تدميره (أبو عريبان، 2016).

ويمكن القول بأن التدابير الوقائية هي جزء من السياسات الجنائية للحد من الجريمة في المجتمع، لذا فيمكن تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتخذ أشكالاً متعددة تصب جميعها في حماية المجتمع من الخطورة الإجرامية التي تظهر لدى بعض المجرمين (الحياري، 2010)، وتتنوع التدابير الوقائية فمنها ما هو وقائي ومنها ما هو علاجي ومنها ما هو عقابي (الطويل، 2019)، وقد تطورت هذه التدابير بتطور الجريمة عبر التاريخ، فمنذ وجد الإنسان ووجدت الجريمة أخذ الإنسان بالبحث عن الوسائل والأساليب التي تحميه من الاعتداءات والخطورة الجرمية الكامنة في نفوس بعض المجرمين والجرائم التي من المحتمل أن يتعرض لها في حياته.

أنواع التدابير الوقائية:

تنقسم التدابير الوقائية إلى عدة أقسام حسب الجهة التي تقوم بالإجراءات الوقائية، وهي كالتالي:

أولاً: التدابير القانونية والتشريعية

ظهرت التدابير الوقائية القانونية كنتيجة حتمية لمحاولة القانون حماية أفراد المجتمع من الخطورة الكامنة لدى المجرمين الذين قاموا بجرائم تشكل خطورة كبيرة على المجتمع، وتتمثل هذه التدابير في حرمان بعض المجرمين من بعض الحقوق كالحد من التنقل، أو مصادرة بعض الأدوات الخاصة بهم، أو توقيعهم على ضمانات وتعهدات خطية بعدم ارتكاب أي سلوك جرمي، أو منعهم من مزاولة بعض الأنشطة كأسلوب احترازي للحد من الجريمة (Smith, 2002).

ثانياً: التدابير الأمنية

تعد التدابير الأمنية ضرورة اجتماعية تقوم على مبدأ الشراكة بين أجهزة الأمن العام والمجتمع المحلي، للعمل بروح الفريق على حماية المجتمع من الجريمة والحد منها، ومحاولة التقليل من آثارها، وتظهر هذه التدابير في العديد من المبادرات الأمنية التي يقوم بها رجال الأمن العام لنشر التوعية الأمنية بين أفراد المجتمع كالمحاضرات الأمنية والندوات التوعوية(البطاينة، 2011)، كما أن نظام الشرطة المجتمعية يعد من التدابير الوقائية الأمنية، حيث يمكن له المساهمة بشكل كبير في المحافظة على الأمن المجتمعي، والحد من الجريمة (حسني، 2016).

ثالثاً: التدابير الاجتماعية

وتعد هذه التدابير من أهم التدابير الوقائية خاصة وأن التنشئة الاجتماعية لها الدور الكبير في تأصيل ثقافة الأمن المجتمعي بحماية الأفراد من السلوكيات المنحرفة والوقوع في الجريمة، فالأسرة والمدرسة والمسجد ومؤسسات المجتمع المدنية، تشترك جميعها في تشكيل شخصية الفرد وزرع القيم الاجتماعية وقيم المواطنة الصالحة التي تحد من الجريمة في المجتمع (الشهري، 2017).

خصائص التدابير الوقائية:

تتميز التدابير الوقائية من الجريمة بشكل عام بالعديد من الخصائص والميزات، والتي يمكن توضيحها بالشكل التالي:

1) **إمكانية تعميم الإجراءات:** بمعنى أن التدابير الوقائية تتميز بأنها إجراءات يمكن تعميمها على العديد من السلوكيات الإجرامية أو المجرمين، خاصة وأنها تستهدف عدة فئات مختلفة من المجرمين، وتشمل الأشخاص أو المجموعات الذين تثبت لديهم الأدلة الواضحة على وجود الخطورة الإجرامية على المجتمع وأفراده.
2) **تستهدف الخطورة الإجرامية الكامنة في المجرمين:** تهدف التدابير الوقائية من الجريمة إلى مقاومة الجريمة المحتملة بأشكالها المختلفة في المجتمع، والتي يمكن أن تحدث في المستقبل سواء القريب أم البعيد، من خلال الدلائل الإجرامية التي تبدو على بعض المجرمين كالميول الإجرامية، والسلوكيات المشبوهة، خاصة وأنهم من أصحاب السوابق من المجرمين أو الأحداث المنحرفين.

وتعرف الدراسة التدابير إجرائياً على أنها مجموعة الإجراءات الأمنية والاجتماعية والقانونية التي تضعها الدولة والمجتمع لمواجهة الجريمة والتي من شأنها الحد من الجرائم بطريقة وقائية أو علاجية أو عقابية في المجتمع الأردني؛ والتي يتم قياسها كميًا من خلال المتوسط الحسابي لآراء العاملين في وزارة الداخلية الأردنية نحو محاور أداة الدراسة التي وضعت لتحقيق هذا الغرض.

مفهوم الوقاية: في اللغة من الفعل الثلاثي (وَقى) وتدل على دفع شيء عن شيء بغيره (ابن منظور، 2010)، ويقال وقا وقاية أي صانه وحماه، والوقاية ما بقي الشيء، إذا صنته ودرأت عنه الأذى، وهي حفظ الشيء وستره من الأذى (ابن فارس، 1998).

وتعرف الوقاية في الاصطلاح بأنها مجموعة من الإجراءات المتخذة لحفظ الأمن في المجتمع، ووقاية أفراده من الجريمة من خلال التوجيه التربوي للأفراد، والتأثير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع عبر سياسة إنمائية تتيح حياة كريمة للأفراد (الشاوي، 2014).

وتعرف الوقاية من الناحية القانونية بأنها مجموعة من التدابير التي يجب أن تُتخذ لمنع حدوث الجريمة وبخاصة لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطرة أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل (عبد الستار، 2018).

وتعرف الدراسة الوقاية إجرائياً على أنها العمل المستمر والمتجدد للإجراءات والتدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية التي تضعها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع والتي تسهم في الوقاية من الجريمة وتضيق الفرص التي يستغلها الجناة لارتكاب جرائمهم، والتي يتم قياسها كميًا من خلال المتوسط الحسابي لآراء العاملين في وزارة الداخلية الأردنية نحو محاور أداة الدراسة التي وضعت لتحقيق هذا الغرض.

مفهوم الجريمة: تعرف الجريمة بأنها" السلوك الذي يتعارض أو يتصارع مع المستويات والمعايير المقبولة ثقافيا واجتماعيا داخل نسق أو جماعة اجتماعية" (الشاوي، 2014)، أما قانونيا فتعرف الجريمة بأنها" كل فعل أو الامتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسئول ويرتب عليه القانون عقوبة أو تدبير احترازي " (الحيارى، 2010).

وتتمثل الجريمة وأنماطها الرئيسة في الممارسات الإجرامية المتمثلة في جرائم، الاغتصاب، والتزوير، والنصب والاحتيال، والسطو، وجرائم المخدرات، والجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، وتتمثل في: السرقة، أو الحرق، أو الإتلاف، والجرائم المرتكبة ضد الإنسان، وتشمل: القتل، والإيذاء، أو هتك العرض، الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، مثل: جرائم الترويع، وإشاعة الفوضى، والتخريب، وإقلاق الراحة العامة، وجرائم أمن الدولة، كالجرائم الاقتصادية، والخيانة، والتهريب. وجرائم ضد المصادر الطبيعية في الدولة، مثل: الاعتداء على ثروات المجتمع سواء كانت غابات أم مياه أو الصيد الجائر، وحديثا جرائم الانترنت وغسيل والأموال والاتجار في البشر (الأحمد، 2019).

أما إجرائيا فتعرف الجريمة بأنها ارتكاب أي فعل يجرمه قانون العقوبات الأردني ويرتب عليه عقوبة.

المجتمع الأردني: يمكن تعريف المجتمع الأردني إجرائيا لغاية هذه الدراسة بالجماعة الاجتماعية التي تقيم على ارض الدولة الأردنية وتحمل جنسيتها بغض النظر عن المعتقد الديني، أو المنبت والأصل.

العاملين في وزارة الداخلية: يشير إجرائيا ولغاية هذه الدراسة الى كافة العاملين في الوظائف القيادية والإدارية لدى وزارة الداخلية الأردنية في مقر الوزارة وفي مراكز المحافظات.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعد موضوع الدراسة والمتمثل في تحديد العلاقة بين تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائم في المجتمع الأردني من المواضيع التي من الصعوبة فهمها في إطار نظرية واحدة، وقد دفع ذلك الباحث الى عرض مجموعة من النظريات الاجتماعية، التي تمكن من خلالها تقديم فهم متكامل لموضوع الدراسة، حيث سيتم عرض النظريات التي تفسر العوامل المؤدية الى ارتكاب الجرائم، وعرض للنظريات التي يمكن من خلالها تحديد دور التدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية في الوقاية من الجريمة.

النظرية الوظيفية : حظيت النظرية الوظيفية Functional Theory باهتمام كبير من قبل الباحثين الاجتماعيين لما لهذه النظرية من أهمية في تفسير الظواهر السلوكية، وتعد من أكثر الاتجاهات النظرية التي يمكن من خلالها تفسير الأدوار التي يمكن أن تؤديها العناصر الفرعية بالنسبة للوحدة الكلية أو البناء الشامل للمجتمع، ووفقا لهذه النظرية يعتبر المجتمع مجموعة من التنظيمات المنتظمة التي يساهم كل منها في المحافظة على النظام واستقراره، وهذه النظرية تفسر سلوك الأفراد انطلاقا من مجموعة الأنساق التي يتكون منها المجتمع، والوظائف التي تقوم بها الأنساق الفرعية في المجتمع (عارف، 2009). حيث تشير النظرية أن كل نسق يجب أن يؤدي جزءا من وظائف أساسية في المجتمع، وهذا النسق يتكامل مع الأنساق الأخرى، لتأكيد الكل وتثبيته واتساع نطاقه بحيث تصبح كل الأنساق متكاملة متساندة. وترى النظرية أن النسق يتكون من عدة أجزاء فرعية، ولكل جزء وظائف معينة تسمى الفعل الاجتماعي، والتي تمثل الواجبات والمتطلبات الملقاة على هذا النسق للقيام بها (الجولاني، 2014). ووفقاً للنظرية البنائية الوظيفية، وللوظائف الواجبات والمتطلبات الملقاة على النسق للقيام بها ونتيجة لزيادة أعداد الجرائم في المجتمع وتعدد أنماطها وزيادة خطورتها على البناء الاجتماعي، فإن الاهتمام بتدابير الوقاية من الجريمة على كافة الصعد الاجتماعية والأمنية والتشريعية، لمواجهة هذه الجرائم والحد منها هو استجابة أكيدة للتغيرات التي يشهدها البناء الاجتماعي، وتحسين لدور مؤسسات المجتمع في الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي لتحقيق الاستقرار والتوازن.

نظرية الردع: ترى نظرية الردع أن العقاب هو أفضل وسيلة للوقاية من الجريمة ولمنع خروج الأفراد في المجتمع على قواعد النظام، وأن الأشخاص الذين يرتكبون الجريمة لا بد أن يعاقبوا حتى لا لا يكرروا ارتكاب الجريمة، وحتى يمتنع الآخرين أيضاً عن ارتكاب الجريمة، وبذلك تنحصر فكرة العقاب في إحداث وعي لدى أفراد المجتمع وارتباط وثيق في أذهانهم لفكرة الخطأ والألم، الأمر الذي يؤدي إلى منعهم من ارتكاب الخطأ أو العود إليه (نجم، 2018). وبذلك يتبلور مفهوم الوقاية في نظرية الردع في منع الأفراد من

ارتكاب الجريمة وذلك خوفا من العقاب. وفي ضوء نظرية الردع تشكل تدابير الوقاية القانونية وسيلة هامة للوقاية من الجريمة، أو لخروج الأفراد على قواعد القانون والنظام في المجتمع، وحتى يمتنع هم وغيرهم عن ارتكاب الجريمة.

نظرية الإصلاح: تتضمن نظرية الإصلاح عدة أفكار رئيسة، فتركز في منظورها الأساسي على أن هدف تقرير العقوبة على مرتكبي الجريمة هو إصلاحهم وتقويم سلوكهم، بحيث يكون ذلك سبباً في أن يعودوا بعد تنفيذ العفوية أعضاء صالحين في المجتمع، فأي عقوبة بحق المجرم لا تحقق الإصلاح لا تصلح أن تقر، فللعقوبة هدف رئيس هو الإصلاح، ومن أجل ذلك تم تشريعها وإقرارها في المجتمع (معتوق، 2014).

ووفق هذه النظرية فإن السلوك الإجرامي الذي يرتكبه بعض الأفراد هو نتيجة للعوامل التي تحيط بالفرد، وهذه العوامل من السهل ملاحظتها وإدراك أبعادها المختلفة، وبذلك يمكن اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتقليل آثارها، وإحداث تغيير في سلوك الأفراد الذين يرتكبون الجريمة، فمعظم الجرائم ترجع أسباب ارتكابها إلى عوامل نفسية وشخصية واجتماعية واقتصادية (Ringwalt , 2003)، وبذلك فإن هذه النظرية تجعل من الإصلاح الهدف الأسمى من العقوبة، وتؤكد على أن الإصلاح ليس الهدف الوحيد للعقوبة، وأن العقوبة يجب أن تكون متوافقة مع الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمجرم، بحيث يتحقق الهدف الإصلاحي منها إلى جانب الأهداف الأخرى. وفي ضوء نظرية الإصلاح فإن تدابير الوقاية من الجريمة يجب أن تكون وسيلة هامة للإصلاح، وأن عليها أن تنظر إلى المشكلات والظروف التي تحيط بالأفراد المعرضين لارتكاب الجريمة، ولمواجهة الخطورة الاجرامية لديهم، ولابد من اتخاذ تدابير وقائية تهدف إلى القضاء على العوامل التي تهيئ الظروف لارتكاب الجرائم التي أصبحت ظاهرة اجتماعية تتغلغل في المجتمعات الحديثة، بسبب التغيرات في بنية العلاقات الإنسانية والقيم الأخلاقية السائدة بين أفرد المجتمع.

الدراسات السابقة:

دراسة (العبدولي، 2017) بعنوان "السياسات الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في الوقاية من جرائم الأحداث: من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة أبو ظبي" هدفت الدِّراسة إلى التعرُّف على دور السياسات الجنائية في مجال الوقاية من جرائم الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسح الاجتماعي بأسلوب المعاينة، كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع بيانات الدّراسة من عينة الدّراسة البالغ عددها (796) من ضباط وضباط صف وأفراد من مختلف الإدارات الأمنية التابعة لشرطة أبو ظبي، أظهرت نتائج الدّراسة أن المستوى العام لدور السياسات الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في

الوقاية من جرائم الأحداث قد جاء بمستوى مرتفع، وبلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدِّراسة (3.744).

دراسة (المعايطة، 2017) بعنوان "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة" هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الأردني نحو طرق الوقاية من الجريمة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم الاستبانة لجمع بيانات لدراسة من عينة التي بلغ عددها 590 طالباً وطالبة من طلبة الجامعات الأردنية الرسمية (الجامعة الأردنية وجامعة الحسين، وجامعة اليرموك)، وأظهرت نتائج الدراسة أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في الوقاية من الجريمة من خلال غرس القيم الاجتماعية في الأبناء، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق في دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الجريمة تعزى للنوع الاجتماعي والذي يعني أن الذكور ولإناث يفقون على أهمية هذا الدور.

دراسة (الشهري، 2017) بعنوان "العوامل المحددة للوعي الاجتماعي الأمني ودوره في الوقاية من الجريمة" هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤثرة في تكوين الوعي الاجتماعي الأمني لدى طالبات المرحلة الثانوية السعوديات في المدارس الحكومية بالنظام العام النهاري بمدينة الرياض للعام الدراسي (1435- 1436 ه)، ودور هذا الوعي في وقايتهن من الجريمة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسح الاجتماعي بالعينة، وتم استخدام أداة الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات، وقد تكون عينة الدراسة من (382 طالبة)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود وعى أمني بنسبة مرتفعة لدى المراهقات حول الأخطار المتعلقة بالدين والنفس والعرض، وبنسبة متوسطة عن الأخطار المتعلقة بالمال، والعقل، وأن هذا الوعي الأمني يتأثر بعاملي الأسرة والصديقات، وبعامل المدرسة والإعلام والإنترنت، والأنشطة والمهارات والهوايات.

دراسة (حسني، 2016) بعنوان "دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة: دراسة مقارنة بين وجهة نظر رجال الشرطة والمواطنين في الضفة الغربية" وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الفلسطيني، كما هدفت إلى بيان أهم الأساليب التي تسهم في زيادة فاعلية دور الشرطة المجتمعية في فلسطين، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم استخدام أداة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من العينة المكونة من (388) مبحوث من العاملين في الشرطة الفلسطينية ومن المواطنين في فلسطين، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تؤيد تطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع الفلسطيني، وأن لها دور كبير وفعّال في

الوقاية من الجريمة في المجتمع، وأن أهم الأساليب الداعمة لدور الشرطة المجتمعية هو تطوير الأنظمة والقوانين لتحقيق شرعية الشرطة المجتمعية ودعم عملها في المجتمع.

الدراسات الأجنبية:

دراسة ويرتج وهوفر (Dietrich & Hover, 2015) بعنوان " العدالة الجنائية والجريمة في ألمانيا - تحليل للاتجاهات الحديثة في الجريمة". وهدفت الدراسة الى التعرف على دور أجهزة العدالة الجنائية في الوقاية من الجريمة في ألمانيا، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، واستخدام الإحصاءات الحكومية الخاصة بتطور أعداد الجرائم، والاعتماد على أداة المقابلة للتعرف على دور العدالة الجنائية والسياسات الجنائية والرأي العام في الوقاية من الجريمة، وتم إجراء المقابلات مع (15) موظف حكومي من العاملين في أجهزة العدالة الجنائية ومن العاملين في المحاكم والسجون ورجال الإعلام، أظهرت النتائج ان أجهزة العدالة الجنائية ساهمت في الوقاية من الجريمة بشكل كبير من خلال إجراءاتها الوقائية للحد منها، بالرغم من الزيادة في أعداد السكان في ألمانيا واتساع نطاق الأعمال في السنوات الأخيرة، وبينت النتائج أن السياسات العقابية في ألمانيا قد شهدت تحركات نحو تشديد العقوبات الخاصة بالجرائم الجنسية ضد الأطفال بسبب الغضب الشعبي من ارتكاب هذه الجرائم ضد الأطفال.

دراسة بوتير (Potter, 2015) بعنوان (استخدام أسلوب إعادة تأهيل المسجونين كأسلوب علاجي في سجون الولايات المتحدة الأمريكية) وهدفت الدراسة إلى التعرف على استخدام أسلوب علاجي يتضمن إعادة تأهيل المسجونين ليصبحوا مواطنين أسوياء قادرين على خدمة المجتمع، كما هدفت إلى الكشف عن الآليات والتدابير التي يمكن استخدامها كوسائل علاجية مع نزلاء السجون في سجون ولاية تكساس الأمريكية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب المقابلة والاستبيان والملاحظة بالمشاركة كأدوات تصلح لجمع بيانات الدراسة من عينة الدراسة التي تكونت من (150) نزيلاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البرامج العلاجية لإعادة تأهيل المسجونين ساهمت في تطوير وصقل شخصياتهم وتحسين نظرتهم تجاه المجتمع كما كشفت الدراسة أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون فعالية استخدام الأسلوب العلاجي لإعادة تأهيل النزلاء، منها قلة مهارات العاملين في السجون بسبب عدم التدريب الجيد، وأن شخصيات النزلاء متنوعة الأهواء والأمزجة لذا فلا يوجد برنامج واحد يصلح لجميع النزلاء.

ما يميز الدراسة الحالة عن الدراسات السابقة

من خلال عرض مجمل للدراسات السابقة العربية والأجنبية يتضح اهتمام هذه الدراسات بموضوع الوقاية من الجريمة، وركزت هذه الدراسات بشكل أو بآخر على دور التدابير القانونية والاجتماعية في المجالات المختلفة في الوقاية من الجريمة، ويلاحظ بأن الدراسة الحالية قد توافقت بشكل عام مع أهداف بعض الدراسات السابقة، وتميزت عن هذه الدراسات في تركيزها بشكل رئيس على التدابير القانونية والأمنية والاجتماعي وعلاقتها بالوقاية من الجرائم.

وفي المحصلة يمكن أن نجمل أبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الأخرى في أنها الدراسة الأولى في حدود اطلاع الباحث التي بحثت في موضوع التدابير القانونية والأمنية والاجتماعي وعلاقتها بالوقاية من الجرائم، وأنها الأولى على المستوى المحلي في موضوعها ومتغيراتها والتي أجريت على المستوى المحلي في المجتمع الأردني، وتميزت عن الدراسات السابقة في اعتمادها على تطبيق أداة الدراسة على عينة من أصحاب الاختصاص من العاملين في وزارة الداخلية الأردنية. وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد منهجية الدارسة، وبناء أداة الدراسة، وفي تحديد المواضيع الرئيسة التي ينطلق منها الإطار النظري.

منهجية الدراسية وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لتحقيق أهدافها والمتمثلة بشكل رئيس في التعرف على تدابير الوقاية الأمنية والاجتماعية والقانونية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، وضمن هذا المنهج تم استخدام الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من العاملين في وزارة الداخلية في الأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الوظائف القيادية والإدارية لدى وزارة الداخلية الأردنية في مقر الوزارة وفي مراكز المحافظات والبالغ عددهم الاجمالي نحو (1490) موظف وموظفة ومن مختلف المستويات الوظيفية (وزارة الداخلية، 2020).

ولأغراض هذه الدراسة ونظرا للعدد الكبير للعاملين في وزارة الداخلية الأردنية، فقد تم تخصيص عينة الدراسة من المحافظين والمتصرفين ونوابهم ومساعديهم، ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام، والموظفين الإداريين العاملين في الدوائر الإدارية والمالية والأمنية والقانونية والعلاقات العامة والإعلام، وحقوق الإنسان والتنمية المحلية.

وقد تم اختيار عينة الدراسة من الفئات المستهدفة من العاملين في مركز الوزارة، ومن مراكز المحافظات الأردنية وحسب الهيكل التنظيمي للوزارة، واستخدمت الدراسة أسلوبين لجمع البيانات من عينة الدراسة، الأولى بالأسلوب التقليدي، والثانية من

خلال تخصيص رابط الكتروني خاص بأداة الدراسة تم نشره على الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية، والذي تم تصميمه من خلال برنامج Google Drive. وقد تم تطبيق أداة الدراسة على (150) موظف وموظفة من أفراد عينة الدراسة بالطريقة التقليدية، ولقد جرت عملية تطبيق الاستبيانات بالأسلوب التقليدي على أفراد عينة الدراسة في مراكز ثلاث محافظات هي: محافظة اربد، ومحافظة العاصمة، ومحافظة معان، وقد تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وبعد التطبيق استرجعت (138) استبانة، وبعد مراجعتها اتضح بأن (10) منها لم تكن مكتملة للبيانات، لذلك تم استبعادها لعدم صلاحيتها للتحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات المسترجعة بالأسلوب التقليدي (128) استبانة، أما بالنسبة للأسلوب الثاني لجمع البيانات، فقد تم نشر الرابط الالكتروني لأداة الدراسة على مركز الوزارة وجميع مراكز المحافظات وبالتعاون مع قسم تكنولوجيا المعلومات في وزارة الداخلية، حيث تم استلام (229) رد إلكتروني، وبعد تصدير بيانات الاستبيانات مبدئياً على البرنامج الاحصائي "SPSS " اتضح بأن (25) رد لم يكن مكتمل للبيانات، لذلك تم استبعاده لعدم صلاحيتها للتحليل. وبذلك بلغ مجموع الردود الالكترونية القابلة للتحليل (204) استبانة، وفي المجمل يكون العدد الإجمالي للاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل بالأسلوب التقليدي والالكتروني (332) استبيان، تمثل ما نسبته 22.28 ٪ من مجتمع الدراسة الكلي.

خصائص عينة الدراسة:

للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، والموضحة في الجدول (1).

جدول (1)

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (٪)
الجنس	ذكر	256	77.06
	أنثى	76	22.94
	المجموع	332	100.00
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فاقل	17	5.06
	دبلوم كلية مجتمع	73	21.99
	بكالوريوس	208	62.50

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (٪)
	دراسات عليا	35	10.44
	المجموع	332	100.00
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5	51	15.51
	5 إلى 10 سنوات	77	23.10
	11 الى 15	136	40.82
	أكثر من 15	68	20.57
	المجموع	332	100.00

أداة الدراسة:

تم بناء أداة خاصة "الاستبانة" لجمع بيانات الدراسة من عينة الدراسة، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوعها وقد تضمنت أداة الدراسة الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: يتضمَّن البيانات النوعية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المتغيرات التالية: الجنس، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: ويشمل على (12) فقرة، لقياس مدى مساهمة تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" في الحد من بعص أنماط الجرائم في المجتمع الأردني.

الجزء الثالث: ويشمل على (45) فقرة، توزعت على (3) مجالات رئيسة، هي:

1- المجال الأول: ويشمل على (15) فقرة ويهدف إلى قياس مدى إسهام تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني.

2- المجال الثاني: ويشمل على (20) فقرة ويهدف إلى قياس مدى إسهام تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني.

3- المجال الثالث: ويشمل على (10) فقرات ويهدف إلى قياس مدى إسهام تدابير الوقاية القانونية والتشريعية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني.

صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري:

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة عن طريق عرض أداة الدراسة "الاستبيان" في شكلها الأولي على (7) من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من كلية العلوم الاجتماعية وكلية العلوم التربوية وكلية القانون من جامعة مؤتة، وذلك لأخذ آرائهم حول التأكد من محتوى أداة الدراسة من حيث استيفائها لعناصر موضوع الدراسة، مدى كفاية الفقرات ضمن المجالات، وحاجة الفقرات للتعديل أو الحذف، أو الإضافة، وقد قام المحكمين بإبداء ملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وتعديل بعض الفقرات وصياغتها اللغوية، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل فقرات أداة الدراسة التي أجمع (80 ٪) من المحكمين، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي):

بعد إجراء الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، حيث تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من 35 موظف وموظفة ومن خارج عينة الدراسة الأساسية، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط التوافق بيرسون Pearson Correlation بين الفقرات في كل مجال والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

جدول (2) معامل ارتباط التوافق بيرسون بين الفقرات في كل مجال والدرجة الكلية للمجال

المجالات	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة	1	58**0.	2	53**0.	3	54**0.
	4	**0.49	5	54**0.	6	44**0.
	7	**0.60	8	**0.40	9	3**0.4
	10	**0.58	11	**0.58	12	2**0.6
	13	**0.66	14	**0.49	15	**0.55
تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة	1	**0.48	2	56**0.	3	65**0.
	4	**0.53	5	50**0.	6	54**0.
	7	7**0.4	8	**0.42	9	**0.49
	10	3**0.4	11	8**0.5	12	**0.60
	13	**0.57	14	52**0.	15	**0.51
	16	**0.49	17	**0.43	18	**0.69

المجالات	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
	19	**0.50	20	**0.53	-	-
	1	6**0.5	2	43**0.	3	44**0.
تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة	4	**0.53	5	50**0.	6	30**0.
	7	**0.44	8	**0.42	9	**0.41
	10	**0.46	-	-	-	-

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

يلاحظ من الجدول (2) أن قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والمجال الذي تنتمي إليه تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (**0.01**). مما يدل على التجانس الداخلي لفقرات مجالات الدراسة للجزء الثاني من اداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على نتائج العينة الاستطلاعية، وقد تم حساب معاملات ثبات الاتساق الداخلي للفقرات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، والموضح قيمه في الجدول (3).

جدول (3) معامل (كرونباخ ألفا) لقياس ثبات فقرات مجالات أداة الدراسة

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المجال الأول: تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة	15	0.869
المجال الثاني: تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة	20	0.905
المجال الثالث: تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة	10	0.811
الأداة ككل	35	0.942

يتضح من الجدول (3) أن معاملات مجالات أداة الدراسة تتميز بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة: (0.942)، مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تصنيف إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي، وحدد بخمس خيارات حسب أوزانها رقمياً على الفقرات وحسب المستوى العام للمجال على النحو التالي:

1. (موافق بشدة)	ويمثل (5 درجات).
2. (موافق)	ويمثل (4 درجات).
3. (محايد)	ويمثل (3 درجات).
4. (غير موافق)	ويمثل (درجتان).
5. (غير موافق بشدة)	ويمثل (درجة واحدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للاتجاه العام للمجال إجمالاً سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات الحسابية على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(5 - 3.68)	(3.67 -2.34)	(2.33 -1)

وبناءً على ذلك، فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام أكثر من (3.68) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34- 3.67) فان المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي (1- 2.33) فيكون المستوى منخفضاً.

وعالجت الدراسة البيانات، وذلك بإدخالها إلى الحاسب الآلي وعولجت باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 20، وللإجابة عن أسئلة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية لمستوى تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجالات الدراسة، وحساب المتوسط الحسابي الموزون للمستوى العام للمجالات، وحساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات الدراسة بهدف التعرف على مدى تشتت الإجابات.
2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة.
3) استخدام معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات مجالات الدراسة.

4) استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات نحو مجالات الدراسة باختلاف المتغيرات المستقلة المصنفة إلى مجموعتين.

5) استخدام تحليل التباين (ANOVA) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات نحو مجالات الدراسة باختلاف المتغيرات المستقلة المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر.

6) أما الجانب الإحصائي المتعلق بإيجاد مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية فتم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية.

عرض نتائج أسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية الأردنية؟

من أجل الإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى العام لإجابات العاملين في وزارة الداخلية الأردنية من أفراد عينة الدراسة للمستوى الكلي لفقرات مجالات الجزء الثالث من أداة الدراسة في الجدول (4).

علماً بأن الجزء الثالث من أداة الدراسة قد تضمن على (45) فقرة، موزعة على (3) مجالات رئيسة تقيس تدابير " الوقاية الأمنية والاجتماعية والقانونية" من الجريمة في المجتمع الأردني، والجدول (4) يوضح هذه النتائج.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني

رقم المجال	المجالات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	التدابير الأمنية	3.628	0.81	3	متوسط
2	التدابير الاجتماعية	3.442	0.74	2	متوسط
3	التدابير القانونية	3.779	0.72	1	مرتفع
-	المستوى العام	3.616	0.61	-	متوسط

يتضح من النتائج في الجدول (4) أن المستوى العام لتدابير الحد من الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية الأردنية قد جاء متوسطاً، حيث بلغ المستوى العام لإجابات عينة الدراسة (3.616)، بانحراف معياري (0.61)، أما

على مستوى الإجابة على المجالات، فيظهر أن مجال التدابير القانونية قد حقق الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المجال (3.779) بانحراف معياري (0.72) وبمستوى مرتفع، وجاء في الترتيب الثاني مجال التدابير الأمنية وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المجال (3.628) بانحراف معياري (0.81) وبمستوى متوسط، وفي الترتيب الثالث والأخير مجال التدابير الاجتماعية وبلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المجال (3.442) بانحراف معياري (0.74) وبمستوى متوسط، ومن الملاحظ أن مستوى الإجابة على مجالات التدابير الأمنية والاجتماعية والقانونية قد حققت مستوى مرتفع ومتوسط، ولم يحقق أي مجال مستوى منخفض.

وفيما يلي عرض لنلتائج المتعلقة بإجابات عينة الدراسة على فقرات مجالات التدابير الأمنية والاجتماعية والقانونية.

أولاً: تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني

للتعرف على مستوى تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المجال والذي تضمن على (15) فقرة، والجدول (5) يوضح هذه النتائج.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	تدابير الوقاية الأمنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
12	تعزيز العلاقة والثقة بين رجل الأمن وأفراد المجتمع وإقامتها على أساس الاحترام المتبادل في المجتمع	4.103	0.84	مرتفع
11	رفع مستوى التأهيل والتدريب للعاملين في الشرطة في مجال التصدي للجرائم في المجتمع	4.041	0.90	مرتفع
13	إعطاء صورة ذهنية حسنة حول دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة في المجتمع	3.894	0.85	مرتفع
10	اعتماد منهج الوقاية الشاملة للمعالجة الأمنية للجريمة في المجتمع	3.843	1.01	مرتفع
5	إيجاد برامج إعلامية متكاملة تشترك فيها المؤسسات الأمنية والإعلامية للوقاية والحد من الجريمة في المجتمع	3.822	0.85	مرتفع
8	التصدي ومنع ما يوحي بالانحراف السلوكي أو التحريض له في المجتمع	3.760	1.11	مرتفع
2	تفعيل الدور الوقائي للمراكز الأمنية في حفظ الأمن في	3.757	1.03	مرتفع

رقم الفقرة	تدابير الوقاية الأمنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
	المجتمع			
15	تكثيف الرقابة الأمنية على النوادي الليلية وأماكن اللهو في المجتمع	3.614	0.93	متوسط
9	دعم القدرات التكنولوجية في مجال تبادل المعلومات بين المؤسسات الأمنية للوقاية من الجريمة في المجتمع	3.589	1.06	متوسط
14	تكثيف الحملات الأمنية للقبض على المطلوبين وأصحاب السوابق من معتادي الإجرام	3.552	1.14	متوسط
6	تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بدعم عمل الشرطة المجتمعية في المجتمع	3.408	1.12	متوسط
7	تفعيل دور الإعلام الأمني في زيادة الوعي بخطورة الجريمة	3.347	1.16	متوسط
3	زيادة كفاءة التوزيع المكاني للمراكز الأمنية وانتشارها في التجمعات السكانية ضمن المحافظات الأردنية	3.314	1.09	متوسط
1	تعميق الحس الأمني لدى أفراد المجتمع ومسؤوليتهم نحو الدفاع عن مكتسبات الوطن ومنجزاته	3.251	1.19	متوسط
4	التعاون مع المختصين وأصحاب الخبرات العلمية والعملية لتطوير البرامج الأمنية الخاصة بالوقاية من الجريمة في المجتمع	3.126	1.21	متوسط
-	المستوى العام لتدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني	3.628	0.81	متوسط

يتضح من النتائج في الجدول (5) أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات مجال تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدِّراسة لجميع الفقرات إجمالاً (3.628) بانحراف معياري (0.81)، وتكشف مستوى إجابة عينة الدِّراسة على فقرات هذا المجال أن (7) فقرات من أصل (15) فقرة قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها (3.757- 4.103) وقد تبين من النتائج أن من أهم تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة تتمثل في تعزيز العلاقة والثقة بين رجل الأمن وأفراد المجتمع وإقامتها على أساس الاحترام المتبادل في المجتمع، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (4.103)، وفي الترتيب الثاني، الفقرة التي تنص على: " رفع مستوى التأهيل والتدريب للعاملين في الشرطة في مجال التصدي للجرائم في المجتمع " بمتوسط حسابي (4.041)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " إعطاء صورة ذهنية حسنة حول دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.894) ، تليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على " اعتماد منهج الوقاية الشاملة للمعالجة الأمنية للجريمة في المجتمع "، بمتوسط حسابي (3.843).

أما الفقرات التي حققت تقديرات متوسطة فبلغ عددها (8) فقرات من أصل (15) فقرة، تراوحت الأوساط الحسابية لها بين (3.126- 3.614) وقد تبين من النتائج أن من أهم تدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة والتي جاءت بمستوى

متوسط يتمثل في الفقرة رقم (15) والتي تنص على " تكثيف الرقابة الأمنية على النوادي الليلية وأماكن اللهو في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.614). تلاها الفقرة رقم (9) والتي تنص على" دعم القدرات التكنولوجية في مجال تبادل المعلومات بين المؤسسات الأمنية للوقاية من الجريمة في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.589)، تلاها الفقرة رقم (14) والتي تنص " تكثيف الحملات الأمنية للقبض على المطلوبين وأصحاب السوابق من معتادي الإجرام " متوسط حسابي (3.552)، وأخيرا الفقرة رقم (4) التي تنص" التعاون مع المختصين وأصحاب الخبرات العلمية والعملية لتطوير البرامج الأمنية الخاصة بالوقاية من الجريمة في المجتمع "بمتوسط حسابي (3.126).

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من العاملين في وزارة الداخلية على فقرات لتدابير الوقاية الأمنية في الحد من الجريمة قد تراوحت بين (0.84- 1.21) مما يشير إلى تركز إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المجال وعدم تشتتها، وتشير أيضا إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو الفقرات مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابة.

ثانياً: تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني

للتعرف على مستوى تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المجال والذي تضمن على (20) فقرة، والجدول (6) يوضح هذه النتائج.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو تدابير الوقاية الاجتماعيةمن الجريمة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
9	تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في الحصول على الفرص والامتيازات بين أفراد المجتمع	3.773	0.88	مرتفع
1	تعميق دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعميق القيم الوطنية والأخلاقية في نفوس الشباب في المجتمع	3.741	0.95	مرتفع
15	توظيف وتوجيه طاقات وقدرات الشباب نحو البناء والتنمية في المجتمع	3.713	0.89	مرتفع
6	إيجاد حلول لمشاكل الشباب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع	3.705	1.06	مرتفع
11	تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية في التعينات على أساس الكفاءة والمؤهلات وتكافؤ الفرص	3.694	0.98	مرتفع
5	تحقيق سياسة عادلة في مجال محاربة الفقر والتهميش والحرمان للأفراد في المجتمع	3.689	1.16	مرتفع
16	تعميق مفاهيم التكافل الاجتماعي القائمة على القيم	3.566	1.08	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
	الإسلامية بين أفراد المجتمع			
7	تعريف وتثقيف أفراد المجتمع بأساليب الوقاية الحديثة من الجرائم من خلال وسائل الاعلام الأمني	3.536	0.98	متوسط
12	اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد، ..) في استغلال أوقات الأبناء في الأسر	3.466	1.11	متوسط
10	الحفاظ على كرامة المواطن وصون حقوقه التي كفلها الدستور	3.458	1.20	متوسط
17	توسيع مظلة الضمانات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمهمشة في المجتمع	3.439	1.17	متوسط
3	إعداد وتنفيذ حملات توعوية وتثقيفية حول خطورة ارتكاب الجريمة من خلال مؤسسات المجتمع المحلي	3.412	1.22	متوسط
13	توفير الحماية الاجتماعية للمرأة في الاسرة وصون حقوقها في التعليم والعمل ضمن ظروف مناسبة	3.396	1.14	متوسط
2	تفعيل دور المواطن في المشاركة في برامج وسياسات الوقاية من الجريمة على مستوى المناطق والأحياء السكنية	3.375	1.25	متوسط
14	توفير الرعاية والحماية الاجتماعية للأطفال في المجتمع وحقهم في التعليم والرعاية الصحية	3.368	1.27	متوسط
20	تعزيز دور الجمعيات الخيرية في الدعم الاجتماعي للأفراد في المجتمع.	3.249	1.07	متوسط
4	تفعيل دور المؤسسات التعليمية في إيجاد ثقافة مجتمعية تدين وترفض جرائم العنف في المجتمع	3.178	1.22	متوسط
19	تفعيل دور الأندية الشبابية في كشف مواهب الشباب وتطوير قدراتهم في المجتمع	3.051	1.20	متوسط
8	الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال الوقاية من الجريمة	3.046	1.29	متوسط
18	تشجيع الشباب في المشاركة في العمل التطوعي الشعبي في المجتمع المحلي	2.978	1.17	متوسط
-	المستوى العام لتدابير الوقاية الاجتماعية من الجريمة في المجتمع الأردني	3.442	0.74	متوسط

يتضح من النتائج في الجدول (6) أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات مجال تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدِّراسة لجميع الفقرات إجمالاً (3.442) بانحراف معياري (0.74)، وتكشف مستوى إجابة عينة الدِّراسة على فقرات هذا المجال أن (6) فقرات من أصل (20) فقرة قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها (3.689- 3.773) وقد تبين من النتائج أن من أهم تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة تتمثل في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في الحصول على الفرص والامتيازات بين أفراد المجتمع، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.773)، وفي الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على: " تعميق دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعميق القيم الوطنية والأخلاقية في نفوس الشباب في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.741)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " توظيف وتوجيه طاقات وقدرات الشباب نحو البناء والتنمية في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.713) ،

تليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على " إيجاد حلول لمشاكل الشباب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع "، بمتوسط حسابي (3.705).

أما الفقرات التي حققت تقديرات متوسطة فبلغ عددها (12) فقرة من أصل (20) فقرة، تراوحت الأوساط الحسابية لها بين (2.978- 3.566) وقد تبين من النتائج أن من أهم تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة والتي جاءت بمستوى متوسط يتمثل في الفقرة رقم (16) والتي تنص على " تعميق مفاهيم التكافل الاجتماعي القائمة على القيم الإسلامية بين أفراد المجتمع " بمتوسط حسابي (3.566)، تلاها الفقرة رقم (7) والتي تنص على" تعريف وتثقيف أفراد المجتمع بأساليب الوقاية الحديثة من الجرائم من خلال وسائل الاعلام الأمني " بمتوسط حسابي (3.536)، تلاها الفقرة رقم (12) والتي تنص "اهتمام مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المسجد، ..) في استغلال أوقات الأبناء في الأسر" متوسط حسابي (3.466)، وأخيرا الفقرة رقم (18) التي تنص" تشجيع الشباب في المشاركة في العمل التطوعي الشعبي في المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي (2.978).

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من العاملين في وزارة الداخلية على فقرات تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة قد تراوحت بين (0.88- 1.29) مما يشير إلى تركز إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المجال وعدم تشتتها، وتشير أيضا إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو الفقرات مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابة.

ثالثاً: مستوى تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني

للتعرف على مستوى تدابير الوقاية الاجتماعية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، تم إيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى وترتيب الفقرات حسب الأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات هذا المجال والذي تضمن على (20) فقرة، والجدول (7) يوضح هذه النتائج.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو تدابير الوقاية القانونية من الجريمة في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
9	تطبيق التدابير القانونية الاحترازية لمعالجة قصور العقوبة في منع العود لارتكاب الجريمة من قبل مرتكبي الجرائم الخطيرة في المجتمع	4.167	1.01	مرتفع
6	إجراء المحاكمات العلنية للمتورطين بالقضايا الخطيرة والمثيرة للراي العام	4.053	1.08	مرتفع
10	تطبيق أساليب الرعايا اللاحقة لمرتكبي الجرائم من المفرج عنهم من المراكز الاصلاحية	3.984	1.07	مرتفع
4	تشديد العقوبات القانونية بحق مكرري الجرائم في المجتمع	3.969	1.21	مرتفع
8	تفعيل مبدأ سيادة القانون على المتورطين في القضايا الاجرامية بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي	3.741	1.12	مرتفع
3	تطبيق بدائل العقوبات السالبة للحرية	3.706	1.09	مرتفع
1	سد الثغرات القانونية لبعض التشريعات والأنظمة المستغلة من قبل البعض للتهرب من العقوبة	3.688	1.13	مرتفع
7	تفعيل القوانين والأنظمة الخاصة بقانون منع الجرائم في المجتمع	3.669	1.12	متوسط
5	تطوير قوانين القضاء العشائري وتفعيلها في المجتمع	3.546	1.18	متوسط
2	تحسين الخدمات المقدمة من قبل المحاكم وإعادة تنظيمها بما يضمن السرعة في البت في القضايا	3.264	1.24	متوسط
-	المستوى العام لتدابير الوقاية القانونية من الجريمة في المجتمع الأردني	3.779	0.72	مرتفع

يتضح من النتائج في الوقاية الجدول (7) أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة نحو فقرات مجال تدابير القانونية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدِّراسة لجميع الفقرات إجمالاً (3.779) بانحراف معياري (0.72)، وتكشف مستوى إجابة عينة الدِّراسة على فقرات هذا المجال أن (7) فقرات من أصل (10) فقرات قد حققت مستوى إجابة مرتفعة، تراوحت الأوساط الحسابية لإجابات عينة الدراسة عليها (3.688- 4.167) وقد تبين من النتائج أن من أهم تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة تتمثل في تطبيق التدابير القانونية الاحترازية لمعالجة قصور العقوبة في منع العود لارتكاب الجريمة من قبل مرتكبي الجرائم الخطيرة في المجتمع ، وقد حققت هذه الفقرة الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (4.167)، وفي الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على: " إجراء المحاكمات العلنية للمتورطين بالقضايا الخطيرة والمثيرة للراي العام " بمتوسط حسابي (4.053)، وفي الترتيب الثالث الفقرة التي تنص " تطبيق أساليب الرعايا اللاحقة لمرتكبي الجرائم من المفرج عنهم من المراكز

الاصلاحية " بمتوسط حسابي (3.984) ، تليها في الترتيب الرابع الفقرة التي تنص على " تشديد العقوبات القانونية بحق مكرري الجرائم في المجتمع "، بمتوسط حسابي (3.969).

أما الفقرات التي حققت تقديرات متوسطة فبلغ عددها (3) فقرات من أصل (10) فقرات، تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.264- 3.669) وقد تبين من النتائج أن من أهم تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة والتي جاءت بمستوى متوسط يتمثل في الفقرة رقم (7) والتي تنص على " تفعيل القوانين والأنظمة الخاصة بقانون منع الجرائم في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.669)، تلاها الفقرة رقم (5) والتي تنص على" تطوير قوانين القضاء العشائري وتفعيلها في المجتمع " بمتوسط حسابي (3.546)، وأخيرا الفقرة رقم (2) التي تنص" تحسين الخدمات المقدمة من قبل المحاكم وإعادة تنظيمها بما يضمن السرعة في البت في القضايا " بمتوسط حسابي (2.264).

وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة من العاملين في وزارة الداخلية على فقرات تدابير الوقاية القانونية في الحد من الجريمة قد تراوحت بين (1.01- 1.24) مما يشير إلى تركز إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المجال وعدم تشتتها، وتشير أيضا إلى تقارب إجابات عينة الدراسة نحو الفقرات مما يدل على سلامة الاستدلال من الإجابة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى فاعلية تدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" المتخذة في الحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة لتدابير الوقاية "الأمنية والاجتماعية والقانونية" في الحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني لكل فقرة من فقرات هذا المحور وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (8).

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو تدابير الوقاية القانونية في الحد من بعض أنماط الجرائم من ي المجتمع الأردني

رقم	نوع الجريمة	التدابير الوقائية								
		التدابير الأمنية			التدابير الاجتماعية			التدابير القانونية		
		المتوسط الحسابي	المستوى	الترتيب	المتوسط الحسابي	المستوى	الترتيب	المتوسط الحسابي	المستوى	الترتيب
1	جرائم القتل	3.054	متوسط	10	2.865	متوسط	8	3.991	مرتفع	7
2	جرائم الشرف	.4153	متوسط	6	3.418	مرتفع	1	3.646	متوسط	8
3	جرائم العنف المجتمعي	3.945	مرتفع	1	2.931	متوسط	7	4.131	مرتفع	3
4	جرائم السرقات	3.514	متوسط	5	3.224	متوسط	3	3.644	متوسط	10
5	الجرائم الجنسية	3.215	متوسط	7	3.418	متوسط	2	3.225	متوسط	12
6	الجرائم الالكترونية	3.614	متوسط	4	2.418	متوسط	12	4.308	مرتفع	1
7	الجرائم المالية	3.084	متوسط	9	2.534	متوسط	11	4.044	مرتفع	5
8	الجرائم الارهابية	3.114	متوسط	8	3.129	متوسط	5	4.091	مرتفع	4
9	جرائم التطرف	2.847	متوسط	12	2.618	متوسط	10	3.646	متوسط	9
10	جرائم الفساد الإداري والمالي	2.954	متوسط	11	2.734	متوسط	9	3.298	متوسط	11
11	جرائم المخدرات "التعاطي والاتجار"	.8443	مرتفع	3	3.216	متوسط	4	4.146	مرتفع	2
12	الجرائم البيئية	3.903	مرتفع	2	3.011	متوسط	6	4.039	مرتفع	6
-	المستوى العام	3.375	متوسط	-	2.960	متوسط	-	3.851	مرتفع	-

يتضح من النتائج في الجدول (8) أن المستوى العام لتدابير الوقاية الأمنية والاجتماعية والقانونية للحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية الأردني قد جاءت بمستوى متوسط ومرتفع، حيث بلغ المستوى العام لإجابات عينة الدراسة نحو تدابير الوقاية الأمنية للحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني (3.375) وبمستوى متوسط، ولتدابير الوقاية الاجتماعية (2.960) وبمستوى متوسط، ولتدابير الوقاية القانونية (3.851) وبمستوى مرتفع.

ويتضح أن تدابير الوقاية الأمنية قد حققت مستوى مرتفع في الحد من ثلاث أنماط من الجرائم في المجتمع الأردني والتي تمثلت في جرائم: العنف المجتمعي، والجرائم البيئية، وجرائم المخدرات "التعاطي والإدمان". أما تدابير الوقاية الاجتماعية قد حققت مستوى مرتفع في الحد من جرائم الشرف في المجتمع الأردني. وحققت

تدابير الوقاية القانونية مستوى مرتفع من الحد من ستة أنماط من الجرائم في المجتمع الأردني والتي تمثلت في الجرائم الالكترونية، جرائم المخدرات "التعاطي والاتجار"، وجرائم العنف المجتمعي، والجرائم الإرهابية، والجرائم المالية، والجرائم البيئية، وجرائم القتل.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أشارت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتدابير الحد من الجريمة في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً، وبمتوسط حسابي (3.616)، وبينت النتائج أن التدابير القانونية حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية في الوقاية من الجريمة، بوسط حسابي (3.779) وبمستوى مرتفع، وفي الترتيب الثاني التدابير الأمنية بوسط حسابي (3.628) وبمستوى متوسط، وفي الترتيب الثالث والأخير مجال التدابير الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.628) وبمستوى متوسط. وأظهرت النتائج أن المستوى العام لتدابير الوقاية الأمنية والاجتماعية والقانونية للحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية الأردني قد جاءت بمستوى متوسط ومرتفع، حيث بلغ المستوى العام لإجابات عينة الدراسة نحو تدابير الوقاية الأمنية للحد من بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني (3.375) وبمستوى متوسط، ولتدابير الوقاية الاجتماعية (2.960) وبمستوى متوسط، ولتدابير الوقاية القانونية (3.851) وبمستوى مرتفع، وحققت تدابير الوقاية القانونية مستوى مرتفع في الحد من الجرائم الالكترونية، وجرائم المخدرات، وجرائم العنف المجتمعي، والجرائم الإرهابية، والجرائم المالية، والجرائم البيئية، وجرائم القتل.

وبالنظر لهذه النتائج السابقة وبالرغم من المستوى المتوسط الذي حققته التدابير الوقائية بشكل عام إلا أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة وحققت المأمول منها في الحد من الجريمة، ذلك أن الحد من الجريمة والوقاية منها في المجتمع الأردني عملية معقدة لتعدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية للجريمة، وتتطلب تضافر كافة الجهود من مختلف المؤسسات المعنية لإيجاد حلول واقعية وفعالة للمشكلات التي تواجه أفراد المجتمع، وبناء عليه يمكن تفسير هذه النتيجة التي أكدت على أهمية التدابير "الأمنية والاجتماعية والقانونية" في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني على الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسات المجتمعية الجهات الأمنية والقانونية والتشريعية في الوقاية من الجريمة، وذلك من خلال تحديث القوانين لمواجهة الجرائم و بشكل دوري لمواكبة سرعة التغير والزيادة في أعداد الجرائم وظهور أنماط جديدة منها، فقد تم سن وتعديل العديد من القوانين والتشريعات لتتواكب مع تطور الظاهرة الاجرامية في المجتمع الأردني، ويمكن أيضا تفسير هذه النتائج بناءً إلى طبيعة السياسات الجنائية في المملكة الأردنية الهاشمية والتي كانت حريصة على الوقاية من

الجرائم ومنع انتشارها في المملكة، حيث عملت على تتبع الظواهر الاجرامية الجديدة في المجتمع وقامت بتطوير التدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية لمواجهتها، وهو الأمر الذي يدل على اهتمام القيادة الأردنية على الوقاية من الجريمة، وتحقيق الأمن ورصد كافة الظواهر الإجرامية منها ومكافحتها.

وتلتقي هذه النتائج مع النظرية البنائية الوظيفية، حيث أن الاهتمام بتدابير الوقاية من الجريمة ومواكبتها للتطورات الجديدة وتفعيل الضبط الرسمي وغير الرسمي، وتطوير آليات مكافحة الجريمة التي تتميز بالكفاءة والفاعلية لمواكبة الظواهر الإجرامية في المجتمع؛ هو في واقع الأمر تطوير لوظائف النسق الأمني في المجتمع، وتحسين للتكامل فيما بين هذه الأنساق، ووفقا لهذه النظرية فإن تطوير تدابير الوقاية من الجريمة هو استجابة طبيعية للنسق الأمني، وتلتقي هذه النتائج مع نظرية الردع من حيث أن التدابير القانونية هي وسيلة هامة لمنع الأفراد من ارتكاب الجريمة والحد منها، وتلتقي هذه النتائج مع نظرية الإصلاح وفي ضوء هذه النظرية فإن التدابير الوقائية يجب أن تكون وسيلة هامة لإصلاح الجناة، وأن عليها أن تبحث في المشكلات والعوامل التي أدت الى ارتكابهم للجريمة. وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (المعايطة، 2017) والعبدولي التي أظهرت أهمية السياسات الاجتماعية والقانونية في الأردن ودولة الامارات العربية المتحدة في الحد والوقاية من الجريمة، كما تتوافق مع دراسة ويرتج وهوفر (Dietrich & Hover, 2015) التي أظهرت أن أجهزة العدالة الجنائية في ألمانيا ساهمت في الحد من انتشار الجريمة بشكل كبير من خلال إجراءاتها الوقائية للحد من ارتكابها.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل لها تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. العمل على أيجاد وتخصيص تدابير أمنية واجتماعية فاعلة تشترك فيها مختلف المؤسسات المجتمعية للحد من الجريمة، وخفض فرص ارتكابها ضمن السياق الاجتماعي في المجتمع الاردني.
2. تعميق الوعي الأمني لدى المواطن الأردني بخطورة الجريمة، من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة ووسائل الإعلام لتتكامل حلقات التوعية بخطورة الجريمة.
3. إجراء دراسات متعمقة حول تدابير الوقاية من جرائم محددة مثل جرائم السرقة والعنف المجتمعي والجرائم المالية والجرائم الالكترونية باعتبارها من الظواهر الإجرامية الأكثر انتشارا في المجتمع الأردني.

قائمة المراجع

المراجع العربية

ابن فارس، أحمد (1998). *معجم مقاييس اللغة*. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

ابن منظور، محمَّد بن مكرم (2015). *لسان العرب (ط2)*. دار صادر للنشر والتوزيع.

أبو عريبان، مازن إسماعيل (2016). *تدابير الوقاية من الجريمة: دراسة فقهية (رسالة ماجستير غير منشورة)*. الجامعة الإسلامية، غزة.

الأحمد، وسيم حسام الدين (2019). *أصول علمي الأجرام والعقاب*. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

البطاينة، نجيب (2011). الأسس العلمية للخطط والاستراتيجيات الأمنية، مجلة الدراسات الأمنية والتدريب، *جامعة نايف للعلوم الأمنية*، (33) 217 - 2243، الرياض، السعودية.

بهنام، رمسيس (2008). *النظرية العامة للقانون الجنائي*. منشأة المعارف.

الجولاني، فاديه عمر (2014). *التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير*. المكتبة المصرية للطباعة والنشر.

حسني، عصام (2016). *دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة: دراسة مقارنة بين وجهة نظر رجال الشرطة والمواطنين في الضفة الغربية، رسالة دكتوراه غير منشورة*. جامعة مؤتة، الأردن.

الحيارى، معن محمد احمد (2010). *الركن المادي للجريمة*. الحلبي الحقوقية، بيروت.

السمري، عدلي (2009). *علم الاجتماع الجنائي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الشاوي، رجاء مراد (2014). *أساليب الوقاية في الأحداث العربية*. دار اليازوري العلمية.

الشهري، سراء محمد حسن (2017). *العوامل المحددة للوعي الاجتماعي الأمني ودوره في وقاية المراهقات من الجريمة*. جامعة الملك سعود كلية الآداب.

الطويل، أحمد صالح (2019). *التدابير الوقائية من الجريمة*. دار النشر للجامعات للترجمة والتوزيع.

عارف، محمد (2009). *المجتمع بنظرة وظيفية (ط2)*. مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر.

عبد الستار، فوزية (2018). *شرح قانون العقوبات، القسم العام*. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

العبدولي، علي عبدالله (2017). *السياسات الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في الوقاية من جرائم الأحداث: من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة أبو ظبي، رسالة دكتوراه غير منشورة*. جامعة مؤتة، الأردن.

محمد خير، قرباع (2019). *التحديات الأمنية التي تواجه الأردن في ظل اللجوء السوري*. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

محمودي، نور الهدى (2010). *التدابير الاحترازية وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الحاج لخضر- باتنه، الجزائر.

مديرية الأمن العام (2018). *الكتاب الإحصائي السنوي للجرائم في الأردن*. عمان، الأردن.

المعايطة، حمزة عبد المطلب كريم (2017). *دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع نحو آليات الوقاية من الجريمة*. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- السناسل، عمان، الأردن.

معتوق، جمال (2014). *مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف*. دار الكتاب الحديث، مسقط، سلطنة عمان.

نجم، محمد صبحي (2018). *النظرية العامة للجريمة*. دار الثقافية للنشر والتوزيع.

هلسة، حنان (2018). *دراسات نفسية واجتماعية لبعض الظواهر الاجتماعية في الأردن*. دار آمنه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المراجع العربية ترجمة:

Ibn-Faris, A. (1998). *A dictionary of language standards.* Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution.

Ibn-Manzur, M. M. (2015). *Lisan Al-Arab (i 2).* Sader House for Publishing and Distribution.

Abu-Oriban, M. I. (2016). *Crime prevention measures: Jurisprudence Study (Unpublished Master Thesis).* Islamic University of Gaza.

Al-Ahmad & Wasim, H. (2019). *Scientific origins of criminology and punishment.* Warraq Foundation for Publishing and Distribution.

Batayneh, N. (2011). Scientific foundations for security plans and strategies. *Journal of Security Studies and Training, Naif University for Security Sciences,* (33) 217 - 2243, Riyadh, Saudi Arabia.

Behnam, R. (2008). *General theory of criminal law.* Knowledge Facility.

Al-Julani, F. O. (2014). *Social change: Introduction to functional theory to change analysis.* Egyptian Library for Printing and Publishing.

Hosni, E. (2016). *The role of community policing in crime prevention: A comparative study of the perspective of policemen and citizens in the West Bank, Unpublished PhD thesis.* Mu'ta University, Jordan.

Al-Hayari, M. M. A. (2010). *The material element of the crime.* Halabi jurist, Beirut.

Al-Samri, A. (2009). *Criminal sociology.* Dar Al-Masiarah Publishing, Distribution and Printing.

Al-Shawi, R. M. (2014). *Prevention methods in Arab events.* Al-Yazuri Scientific House.

Al-Shehri, S. M. H. (2017). *Factors determining social security awareness and its role in protecting adolescent girls from crime.* King Saud University College of Arts.

Al-Taweel, A. S. (2019). *Preventive measures against crime.* University Publishing House for Translation and Distribution.

Aref, M. (2009). *Society with a functional view (i 2).* The Anglo Library, Cairo, Egypt.

Abdul-Sattar, F. (2018). *Explanation of the Penal Code, General Section.* Arab Renaissance House for Publishing and Distribution.

Al-Abdouli, A. A. (2017). *Criminal policies in the United Arab Emirates and their role in preventing juvenile crime: From the point of view of employees of the Abu Dhabi Police General Headquarters, Unpublished PhD thesis.* Mu'ta University, Jordan.

Muhammad, K. Q. (2019). *Security challenges facing Jordan in light of the Syrian asylum.* Al-Hamed House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Mahmoudi, N. E. (2010). *Precautionary measures and their impact on the criminal phenomenon.* Unpublished MA thesis, El Hadj Lakhdar University-Batna, Algeria.

Public Security Directorate (2018). *Statistical yearbook of crimes in Jordan.* Ammaan Jordan.

Al-Ma`ayta, H. A. K. (2017). *The role of social upbringing institutions in society towards crime prevention mechanisms.* Center for Research and Development of Human Resources - Al-Sanasil, Amman, Jordan.

Maatouk, J. (2014). *An Introduction to criminal sociology. The most important theories explaining crime and delinquency.* Modern Book House, Muscat, Sultanate of Oman.

Najm, M. S. (2018). *General theory of crime.* Cultural House for Publishing and Distribution.

Hallassa, H. (2018). *Psychological and social studies of some social phenomena in Jordan.* Safe House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

المراجع الأجنبية:

Oberwittler, D., & Höfer, S. (2005). Crime and justice in Germany: An analysis of recent trends and research. *European Journal of Criminology*, *2*(4), 465-508.

Potter T.(2015), Entitled therapy use in the rehabilitation of the prisons in the state of America. *Journal of Personality and Social Psychology. 67*(2), 243-251.

Paschall, M. J., Ringwalt, C. L., & Flewelling, R. L. (2003). Effects of parenting, father absence, and affiliation with delinquent peers on delinquent behavior among African-American male adolescents. *Adolescence*, *38*(149), 15.

Smith, P., Gendreau, P., & Goggin, C. (2002). *The effects of prison sentences and intermediate sanctions on recidivism: General effects and individual differences*. Ottawa, ON: Solicitor General Canada.